ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2014–2024

ا.أحمد مولود علي الورغمي*
البريد الإلكتروني: AHMEDD1992m@gmail.COM
ا.خالد فتحي أبوخشيم
البريد الإلكتروني: kaladabuksam@gmail.com
تاريخ الارسال 2026/2/3م تاريخ القبول 2026/4/25م

The Role of Fiscal Policy in Stimulating Economic Growth in Libya During the Period 2014–2024

Abstract

The study demonstrates that the Libyan economy has undergone a critical phase marked by oil price volatility and political as well as institutional instability, which rendered its near-total dependence on oil revenues a primary source of fiscal fragility. Within this context, fiscal policy emerged as a dual-function instrument: expansionary through increased public spending to counter recession, and contractionary through expenditure control and taxation to curb inflation. Nevertheless, oil revenues remained the dominant resource, while non-oil revenues did not reach levels sufficient to ensure sustainability.

The study is grounded in the hypothesis that prudent management of fiscal policy tools—such as public expenditure, taxation, and deficit control—can stimulate economic growth despite structural constraints. The findings emphasize that fiscal reform requires restructuring public expenditure, combating corruption, and strengthening coordination between fiscal and monetary policies, alongside diversifying income sources. In this regard, the study affirms that achieving economic stability and sustainable growth in Libya depends on the state's ability to overcome its unilateral reliance on oil and to build a more resilient and diversified fiscal base.

Keywords: Fiscal Policy- Economic Growth- Public Expenditure- Taxation- Oil Revenues- Non-Oil Revenues.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY NC

الملخص:

توضح الدراسة أن الاقتصاد الليبي مرّ بمرحلة حرجة اتسمت بتقلبات أسعار النفط وعدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، الأمر الذي جعل اعتماده شبه الكلي على الإيرادات النفطية مصدرًا رئيسيًا للهشاشة المالية. في هذا السياق، برزت السياسة المالية كأداة مزدوجة الوظيفة؛ فهي توسعت في الإنفاق لمواجهة الركود، وانكمشت عبر ضبط النفقات والضرائب لمواجهة التضخم، ومع ذلك ظل النفط هو المورد الغالب، بينما لم ترتقِ الإيرادات غير النفطية إلى مستوى يضمن الاستدامة.

انطلقت الدراسة من فرضية أن الإدارة الرشيدة لأدوات السياسة المالية – كالإنفاق العام والضرائب وإدارة العجز – يمكن أن تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي رغم القيود البنيوية. وقد خلصت النتائج إلى أن الإصلاح المالي يتطلب إعادة هيكلة الإنفاق العام، مكافحة الفساد، وتعزيز التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، إلى جانب ضرورة تنويع مصادر الدخل، بهذا الطرح تؤكد الدراسة أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام في ليبيا مرهون بقدرة الدولة على تجاوز الاعتماد الأحادي على النفط وبناء قاعدة مالية أكثر صلابة وتنوعًا.

المقدمة :

شهد الاقتصاد الليبي خلال العقد الأخير تحديات بنيوية عميقة تمثلت في الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية وتقلب أسعارها في الأسواق العالمية، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي التي انعكست على كفاءة إدارة الموارد العامة، هذا الواقع جعل من السياسة المالية أداة محورية ليس فقط لضبط التوازنات المالية، بل أيضًا لتحفيز النمو الاقتصادي وتخفيف آثار الأزمات.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى تحليل دور السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة اتسمت بالتقلبات الحادة في الإيرادات النفطية وتراجع مستويات الاستقرار الاقتصادي، كما تهدف إلى تقييم مدى فاعلية أدوات السياسة المالية – من إنفاق عام، ضرائب، وقروض عامة – في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية، وإلى تقديم إطار علمي يساعد على فهم العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الدول الريعية.

مشكلة الدراسة:

شهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2014–2025 تحديات عميقة أثرت على مسار النمو الاقتصادي، أبرزها الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية وتقلب أسعارها

في الأسواق العالمية، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي التي انعكست على كفاءة إدارة الموارد العامة، هذا الواقع جعل من السياسة المالية أداة محورية، ليس فقط لضبط التوازنات المالية، بل أيضًا لتحفيز النمو الاقتصادي وتخفيف آثار الأزمات، ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة معمقة لدور السياسة المالية في دعم التنمية المستدامة في ليبيا خلال هذه المرحلة الحرجة.

إلى أي مدى أسهمت السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2014–2024؟

فرضية الدراسة:

تفعيل أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام، الضرائب، إدارة العجز) بصورة رشيدة يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2014–2024، رغم التحديات المرتبطة بالاعتماد على النفط وعدم الاستقرار السياسي والمؤسسي.

أهداف الدراسة:

1-تحليل أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة المدروسة.

2-تقييم دور الإيرادات النفطية والضرائب في تمويل الموازنة وتحقيق الاستقرار المالي.

3-تقديم توصيات إصلاحية لتعزيز فاعلية السياسة المالية في دعم النمو المستدام وتقليل الاعتماد على النفط.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها دور السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي الليبي خلال فترة اتسمت بتقلبات أسعار النفط وعدم الاستقرار السياسي. فهي تقدم إطارًا علميًا يساعد على فهم مدى فاعلية أدوات السياسة المالية في مواجهة التحديات البنيوية والمالية، كما تسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية حول الدول الريعية وتوفير توصيات عملية لصانعي القرار لتعزيز الاستدامة والتنويع الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات المتعلقة بالسياسة المالية والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة المدروسة، وتحليلها بهدف استنتاج العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي، مع الاستعانة بالمراجع النظرية والتقارير الرسمية ذات الصلة.

الدراسات السابقة:

1-دراسة محمد إسماعيل جبار عريمش، سعيد عطية.2018،دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق "دراسة تحليلية" للفترة بين 1990-2015،هدفت هذه الدراسة إلى تحليل قياس دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التركيز على الإيرادات الضريبية و الإنفاق الحكومي وافترضت هذه الدراسة أن هناك علاقة إيجابية قوية بين السياسة المالية وزيادة معدلات النمو الاقتصادية ومن نتائج هذه الدراسة أنه لا توجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي عند احتمالية 5%، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي والمنهج القياسي، وأوصت هذه الدراسة بمكافحة الفساد الإداري والمالي على مستوى الوزارات، وضرورة وجود عملية تنسيق وترابط بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي لتحقيق الأهداف المرسومة للسياسة الاقتصادية.

2-دراسة الهيتي أحمد وأيوب أوس (2012) بعنوان "دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي"، هدفت إلى التأكيد على فاعلية كل من السياسة النقدية والمالية في التأثير على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد. كما ركزت على إبراز دور النقود في النشاط الاقتصادي، والتعرف على مفهوم تأثيرها وإشكالية حيادها، إضافة إلى دراسة آلية انتقال أثر النقود إلى الاقتصاد، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن السياسة النقدية أكثر تأثيرًا من السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، وأكدت نتائج اختبار سببية كرانكر فاعلية السياسة النقدية، وأوصت الدراسة بضرورة أن تلعب البنوك دورًا أكبر في تحقيق التوازن النقدي داخل النظام الاقتصادي.

3-دراسة الحسيني،كريمة.2018،دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإلى التعرف على مدى فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر، ومن نتائج هذه الدراسة: إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر يستلزم إنهاء سيطرة كل من الدعم والأجور وخدمة الدين العام، وأوصت هذه الدراسة بضرورة التنسيق بين كل من السياسة المالية والنقدية خاصة عند تغيير سعر الصرف، لأن السياسة المالية يمكنها دعم الجنيه المصري عن طريق دعم الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد.

الاطار النظري للدراسة:

أولا ـ مفهوم السياسة المالية:

السياسة المالية هي الأداة التي تستخدمها الدولة لإدارة الإيرادات والنفقات العامة بما يحقق الاستقرار الاقتصادي .وتهدف إلى تحفيز النمو، ضبط العجز، وتحقيق الاستدامة المالية عبر تنظيم الإنفاق والضرائب والسيطرة على الدين العام.

وتعرف السياسة المالية تعني استخدام أدوات الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على النشاط الاقتصادي وتلجأ الحكومات عادةً إلى هذه السياسة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي القوي والمستدام، والحد من مستويات الفقر[1].

وتعرف ايضا السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة المنتظمة في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، وتجنب الآثار غير المرغوبة[2].

تُعرَّف السياسة المالية أيضًا بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتضمن تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها في سبيل تنفيذ وظائف الدولة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبصياغة أخرى، فهي تمثل عملية تكييف كمي لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، إلى جانب تكييف نوعي لأوجه هذا الإنفاق ومصادر تلك الإيرادات، وذلك بغية الوصول إلى أهداف محددة[3].

ادوات السياسة المالية :

1-الانفاق العام يعتبر من أبرز أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، إذ يُستخدم كوسيلة مباشرة للتأثير في حجم الطلب الكلي. فعندما تواجه الدولة فجوة تضخمية أو انكماشية، تلجأ إلى تعديل مستويات الإنفاق العام بما يتناسب مع طبيعة المشكلة الاقتصادية، فزيادة الإنفاق تُسهم في رفع الطلب الكلي وتحفيز النمو، بينما يؤدي خفضه إلى تقليص الطلب وضبط معدلات التضخم، بما يحقق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني.

2-الضرائب تعد من أهم الأدوات المالية التي تعتمد عليها الدولة في إدارة السياسة المالية والتأثير في النشاط الاقتصادي، وتنقسم الضرائب إلى نوعين رئيسيين:

الضرائب المباشرة، وهي التي تُفرض على الثروة ذاتها، سواء كانت دخلاً أو رأس مال؛ إذ تُفرض ضريبة الدخل عند تحقق الإيراد، بينما تُفرض ضريبة رأس المال بمناسبة وجوده.

الضرائب غير المباشرة، وتُفرض على المال عند إنفاقه، مثل ضريبة المبيعات، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الإنتاج.

ويمثل كلا النوعين، المباشر وغير المباشر، أدوات أساسية لتحقيق أهداف السياسة المالية، سواء من خلال زيادة الإيرادات العامة أو ضبط مستويات الطلب الكلي بما ينسجم مع متطلبات الاستقرار الاقتصادي.

3-القروض العامة تعد أداة مالية تلجأ إليها الحكومات بصورة متزايدة في ظل تفاقم عجز الموازنات، بعدما كانت تُعتبر في السابق وسيلة استثنائية. ففي السياق الراهن، أصبحت القروض ممارسة شائعة نتيجة اضطرار الدول إلى الاقتراض سنوياً لتغطية احتياجاتها المالية. وتختلف دوافع اللجوء إلى القروض العامة باختلاف الظروف الاقتصادية لكل دولة؛ فقد تُستخدم لسد العجز الناجم عن ارتفاع النفقات مقارنة بالإيرادات، أو لتمويل مشاريع تنموية تتجاوز قدرة الموارد الداخلية على تغطيتها، كما قد تُوظف لمواجهة التكاليف المتزايدة في فترات الكساد أو لامتصاص فائض القوة الشرائية للنقد، بما يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي وضمان استمرارية النشاط المالي للدولة.

4-عجز الموازنة تعد أحد الأدوات المالية التي تلجأ إليها الدولة في إطار السياسة المالية التوسعية، حيث تقوم بزيادة حجم الإنفاق العام عبر اللجوء إلى الإصدار النقدي لتمويل المشروعات المدرجة في الموازنة. وتُخفي هذه الآلية في جوهرها توجهاً توسعياً يهدف إلى تعزيز الإنفاق الحكومي وتنشيط الطلب الكلي، بما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحفيز النشاط الإنتاجي[4].

اهداف السياسة المالية:

1-تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يقصد بالاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوي العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي.

2-تخصيص الموارد: هو الاستخدام الأمثل للموراد الاقتصادية والوصول إلي مستوي التوظيف التام، فتوزيع الموارد رأس المال، والموارد الطبيعية والموارد البشرية، العمل والتنظيم بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلي مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

3- إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية يرتبط توزيع الدخل في أي مجتمع بالبنية السائدة لملكية وسائل الإنتاج، وهنا تتدخل الدولة عبر أدواتها المالية لضمان

توزيع أكثر عدلاً للثروة بين الأفراد، ويهدف هذا التدخل إلى تعزيز رفاهية المجتمع وتقليص الفوارق الطبقية، بما يحقق قدراً أكبر من العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي[5].

الية عمل السياسة المالية :

اليات السياسة المالية إلي مجموعة من التدابير والتوجهات التي تعتمدها الحكومات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير علي النشاط الاقتصادي وتعمل السياسة المالية وفقا لاتجاهين إحداهما توسعي والاخر انكماشي.

الأول- الاتجاه التوسعي:

تُستخدم السياسة المالية التوسعية في حالات الركود الاقتصادي والكساد، حيث ترتفع معدلات البطالة ويتباطأ النمو .وتعتمد هذه السياسة على زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، بهدف تعزيز القوة الشرائية للمستهلكين وتحفيز الطلب الكلي، فعندما تُخفّض الضرائب، يتاح للأفراد فائض مالي أكبر يُوجَّه نحو الاستهلاك أو الاستثمار، مما يرفع الطلب على السلع والخدمات ويؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

أما زيادة الإنفاق الحكومي المباشر أو غير المباشر، فهي ترفع دخول الأفراد والشركات، وتدفع نحو زيادة الاستهلاك والإنتاج .وبذلك تسهم هذه الإجراءات في خفض البطالة، رفع الأجور، وتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي.

الثاني: الاتجاه الانكماشي

تُستخدم السياسة المالية الانكماشية في حالات التضخم المرتفع، حيث تهدف إلى إبطاء النمو الاقتصادي وإعادة التوازن للدورة الاقتصادية .وتعتمد هذه السياسة على زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق العام، مما يقلل من دخول الأفراد ويحد من الاستهلاك والاستثمار .فعندما ترتفع الضرائب وتنخفض الاستثمارات، يتراجع الطلب الكلي، وهو ما يساعد على معالجة الضغوط التضخمية.

أما تقليص الإنفاق الحكومي المباشر أو غير المباشر، فيؤدي إلى تقليل التدفقات النقدية نحو الأفراد والشركات، وبالتالي خفض الاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي، ورغم أن هذا النهج قد يحقق فائضًا في الميزانية العامة، إلا أنه يستهدف بالأساس ضبط التوازن الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل[6].

ثانيا النمو الاقتصادي:

يُعَدّ مفهوم النمو الاقتصادي من أكثر المفاهيم شيوعًا في الأدبيات الاقتصادية، وقد تعددت التعريفات المرتبطة به، إذ يرى بعض الاقتصاديين أنّه يمثل التوسع في

إجمالي الناتج المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد، أي انتقال منحنى إمكانات الإنتاج نحو الخارج، وبناءً على هذا التصور، فإن النمو الاقتصادي يتطلب تحقيق زيادة في الناتج المتوقع مع ضمان شرط التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى تحريك منحنى إمكانات الإنتاج باتجاه اليمين[7].

يُقاس النمو الاقتصادي عادةً بمعدل التغير في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. فعلى سبيل المثال، إذا بلغ معدل النمو السنوي لبلد ما 1%، فإن مستوى معيشته يتضاعف تقريبًا كل سبعين عامًا، في المقابل، فإن البلد الذي يحقق معدل نمو سنوي قدره 3% يتمكن من مضاعفة مستوى معيشته خلال فترة أقصر تبلغ نحو ثلاثة وعشرين عامًا[8].

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى نوعين رئيسيين:

النمو الاقتصادي الموسّع (Extensive Economic Growth): ويُقصد به الحالة التي يتساوى فيها معدل نمو الدخل مع معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى ثبات نصيب الفرد من الدخل وعدم حدوث تحسن في مستواه المعيشي.

النمو الاقتصادي المكثّف (Intensive Economic Growth): ويتميز بتجاوز معدل نمو الدخل لمعدل نمو السكان، الأمر الذي ينعكس في زيادة نصيب الفرد من الدخل، وعند الانتقال من النمو الموسّع إلى النمو المكثّف، تتحقق نقطة الانقلاب التي تعبر عن تحسن ملموس في ظروف المجتمع[9].

عوامل النمو الاقتصادي:

الموارد البشرية (Human Resources) يُعد حجم القوى العاملة أحد المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، غير أن الكفاءة لا تتحقق بمجرد توافر العدد، بل تتطلب توافر المهارات والقدرات النوعية اللازمة، فالتعليم، التدريب، والرعاية الصحية تمثل ركائز أساسية لرفع إنتاجية الموارد البشرية وتعزيز مساهمتها في النمو.

الموارد الطبيعية (Natural Resources) تتضمن الموارد الطبيعية ما هو ظاهر على سطح الأرض مثل المناظر الطبيعية، المياه، والنباتات، وما هو كامن تحت الأرض كالغاز الطبيعي والمعادن والنفط. وتُعد هذه الموارد عاملاً محفزاً للنمو الاقتصادي شريطة استغلالها بكفاءة عالية عبر التكنولوجيا الحديثة والعمالة المؤهلة، بما يضمن استدامة استخدامها وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

العوامل الاجتماعية والسياسية (Social and Political Factors) تلعب العادات والقيم الاجتماعية دوراً محورياً في دعم أو إعاقة النمو الاقتصادي. فالمجتمعات المنفتحة على أساليب الحياة الحديثة أكثر قدرة على تحقيق النمو مقارنة

بالمجتمعات التي تتمسك بالخرافات التقليدية. كما أن الاستقرار السياسي والمؤسسي يُعد شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات، إذ يوفر بيئة آمنة لرواد الأعمال ويعزز الثقة في الاقتصاد.

التطور التكنولوجي (Technological Development) يمثل الابتكار وتبني التقنيات الحديثة في الإنتاج عاملاً حاسماً في تسريع النمو الاقتصادي. فالدول التي تستثمر في البحث العلمي وتطبيق الأساليب التكنولوجية المتقدمة تحقق معدلات نمو أعلى مقارنة بالدول التي تُهمل هذا الجانب.

تكوين رأس المال (Capital Formation) يشمل تكوين رأس المال الأصول المادية مثل الآلات، المصانع، والمكاتب، ويُعد تراكم رأس المال شرطاً لزيادة إنتاجية العمل. فكلما ارتفعت نسبة رأس المال المخصص للعامل الواحد، زادت إنتاجيته، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج الكلي وتعزيز النمو الاقتصادي[10].

أهمية النمو الاقتصادي

1-أثر النمو الاقتصادي في تحسين الاقتصاد الوطني:

يُعد النمو الاقتصادي أحد العوامل الجوهرية في تعزيز الأداء الاقتصادي للدولة، إذ يسهم في رفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحسين المؤشرات الكلية. ويؤدي هذا النمو إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعكس تحسناً في الوضع الاقتصادي العام للدولة ويعزز قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

2-تحسين مستوى المعيشة:

يترتب على النمو الاقتصادي انعكاسات مباشرة على المستوى المعيشي للأفراد، حيث يساهم في رفع مستويات الدخل وتوسيع فرص الحصول على حياة كريمة تتسم بالرفاهية. كما يعزز هذا النمو قدرة الدولة على تلبية احتياجات مواطنيها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي.

3-تعزيز ميزانية الدولة:

يساعد النمو الاقتصادي على تقليص العجز في الميزانية العامة للدولة، من خلال زيادة الإيرادات وتحسين التوقعات المالية المستقبلية. ويؤدي ذلك إلى تعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية والحد من المخاطر المرتبطة بالعجز المالي المستقبلي، مما يرسخ الاستقرار المالي على المدى الطويل[11].

4-تطوير السلع والخدمات العامة:

يتيح النمو الاقتصادي للدولة إمكانية توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية، وهو ما يوفر رأس مال إضافي لتطوير الخدمات العامة المقدمة للمواطنين. وتشمل هذه الخدمات قطاعات حيوية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية، بما يعزز جودة الحياة ويحقق التنمية المستدامة.

النمو الاقتصادي من منظور السياسة المالية:

تُعد السياسة المالية إحدى الأدوات الرئيسة التي تعتمد عليها الحكومات في إدارة النشاط الاقتصادي، إذ تنعكس قراراتها المتعلقة بالإنفاق العام والضرائب والاقتراض بشكل مباشر على مستويات النمو الاقتصادي. فعندما تزيد الدولة من إنفاقها الاستثماري، فإنها تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وتحفيز النشاط الإنتاجي، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو. وبالمثل، فإن تخفيض الضرائب يزيد من الدخل المتاح للأفراد والشركات، الأمر الذي يعزز الاستهلاك والاستثمار ويُترجم إلى توسع اقتصادي أكبر.

وتبرز أهمية السياسة المالية في قدرتها على تحقيق التوازن بين أهداف قصيرة الأجل، مثل معالجة الركود أو السيطرة على التضخم، وأهداف طويلة الأجل، مثل تعزيز النمو المستدام ومعالجة التحديات الاجتماعية والبيئية. فهي أداة فعّالة لضبط الدورة الاقتصادية، حيث يمكن استخدامها لتخفيف آثار الأزمات الاقتصادية عبر الإنفاق التحفيزي، أو لتحقيق الاستقرار السعري من خلال سياسات انكماشية.

إن هذا الدور المزدوج يجعل السياسة المالية محوراً أساسياً في صياغة استراتيجيات التنمية الاقتصادية، إذ لا تقتصر وظيفتها على دعم النمو الكلي فحسب، بل تمتد لتشمل تعزيز العدالة الاجتماعية، تحسين توزيع الدخل، وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار والابتكار[12].

جدول (1): الإيرادات العامة النفطية والغير نفطية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2014-2022

السنة	الإيـــــرادات النفطية	غير نفطية			الإيرادات غير النفطية	إجمـــــــــالي الإيرادات
		الضرائب	الرسوم الجمركية	أخري*		
2014	**19,976**	660.9	59.5	846.3	1,567.3	21,543.3
2015	**10,597**	671.3	46.0	5,528.4	6,245.7	16,843.4
2016	**6,665**	716.9	64.0	1,148.5	2,179.2	8,845.20
2017	**19,209**	845.2	164.5	2,118.9	3,128.6	22,330.6

2018	**33,475**	1,063.5	449.7	14,154.4	15,667.8	49,143.6
2019	**31,394**	945.5	296.3	24,729.5	25,667.8	57,365.1
2020	**5,280**	633.0	132.0	16,775.0	17,538.0	22,818.0
2021	**103,368**	798.6	310.8	1,141.7	2,251.1	105,620.0
2022	**130,535**	1,381.0	211.0	2,248.6	3,841.1	134,376.2
2023	**121,692**	2,413.3	335.1	1,479.0	4,225.4	125,917.7
2024	**89,810**	2,495.5	353.0	30,872.5	33,721.0	123,531.1

-(*): أخري تشمل إيرادات رسوم بيع النقد الاجنبي وإيرادات إضافية.

المصدر: بيانات مصرف ليبيا المركزي عن الإيراد والإنفاق نشرات مختلفة

خلال الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2024، تكشف البيانات المالية للإيرادات العامة في ليبيا عن صورة واضحة للاعتماد الكبير على النفط، مع محاولات متزايدة لتعزيز الإيرادات غير النفطية ففي السنوات الأولى، مثل 2014 و2015، كانت الإيرادات النفطية هي المهيمنة، لكنها تعرضت لانخفاضات حادة نتيجة تقلبات أسعار النفط والأوضاع السياسية والأمنية، حيث تراجعت من نحو 19,976 مليون في 2014 إلى 6,665 مليون فقط في 2016، هذا الانخفاض انعكس مباشرة على إجمالي الإيرادات، وأظهر هشاشة البنية المالية أمام الصدمات الخارجية.

مع ذلك، بدأت الإيرادات غير النفطية في الظهور بشكل أوضح، خاصة في بند "الإيرادات الأخرى"، الذي شهد قفزات كبيرة في 2018 و2019، حيث تجاوزت 14,000 مليون و24,000 مليون على التوالي، مما رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإجمالي إلى مستويات غير مسبوقة، هذه الطفرة تعكس جهوداً حكومية لتعزيز مصادر دخل بديلة، ربما عبر إصلاحات مالية أو توسع في الرسوم والضرائب.

عام 2020 كان استثنائياً، إذ انهارت الإيرادات النفطية إلى 5,280 مليون بسبب جائحة كورونا وتراجع الطلب العالمي، بينما ارتفعت الإيرادات غير النفطية إلى 17,538 مليون، لتشكل النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات، هذا التحول المؤقت أبرز أهمية تنويع مصادر الدخل، لكنه لم يستمر بنفس القوة في السنوات التالية.

ابتداء من 2021، عاد النفط ليقود الإيرادات بقوة، حيث قفزت العوائد إلى أكثر من 103,000 مليون، وبلغت ذروتها في 2022 عند 130,535 مليون، قبل أن تبدأ بالتراجع التدريجي في 2023 و2024، ومع ذلك فإن عام 2024 يمثل نقطة تحول مهمة، إذ ارتفعت الإيرادات غير النفطية إلى 33,721 مليون، وهو أعلى مستوى لها في الفترة المدروسة، مما جعلها تشكل حوالي 27% من إجمالي الإيرادات، هذا

التطور يعكس بداية مسار نحو تقليل الاعتماد على النفط، رغم أن الطريق لا يزال طويلاً.

جدول رقم (2) الإنفاق العام والإيرادات والنمو في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة 2014-2024

السنة	الانفاق العام	معدل النمو الانفاق العام%	الإيرادات	معدل النموالايرادات%
2014	43,814.2	-	21,543.3	-
2015	36,014.9	17.7%-	16,843.4	21.8%-
2016	28,788.4	20.0%-	8,845.20	47.5%-
2017	32,692.0	13.6%	22,330.6	152.4%
2018	39,286.4	20.2%	49,143.6	120.2%
2019	45,813.8	16.6%	57,365.1	16.7%
2020	37,310.0	18.6%-	22,818.0	60.2%-
2021	85,877.9	130.2%	105,620.0	362.7%
2022	127,874.0	48.9%	134,376.2	27.2%
2023	125,917.0	-1.5%	125,917.7	6.3%-
2024	123,194.0	-2.2%	123,531.1	1.9%-

مصدر: بيانات مصرف ليبيا المركزي عن الإيراد والإنفاق نشرات مختلفة.

من خلال الجدول رقم (2) تشير البيانات إلى أن الاقتصاد الليبي شهد **تذبذبات حادة** في معدلات النمو السنوي لكل من الإنفاق العام والإيرادات، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد بشكل أساسي على النفط والظروف السياسية غير المستقرة.

شهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2016 مرحلة انكماش واضحة، حيث تراجع الإنفاق العام بنسبة **17.7%-**في عام 2015 وبنسبة **-20%**في عام 2016، فيما كانت الإيرادات أكثر عرضة للتقلبات إذ انخفضت بنسبة **21.8%-**في عام 2015 وبنسبة **47.5%-** في عام 2016، هذا التراجع يعكس بوضوح أثر انخفاض أسعار النفط العالمية وتراجع مستويات الإنتاج، إلى جانب الأزمات الداخلية التي عمّقت حالة الانكماش الاقتصادي.

ابتداءً من عام 2017 وحتى عام 2019، دخل الاقتصاد في مرحلة تعافٍ ملحوظة، إذ ارتفع الإنفاق العام بنسبة **13.6%+**في عام 2017، ثم واصل النمو بمعدل **20.2%+**في عام 2018 و **16.6%+**في عام 2019. أما الإيرادات فقد شهدت قفزة استثنائية بلغت **152.4%+**في عام 2017، تلتها زيادة كبيرة بنسبة **120.2%+**في عام 2018، قبل أن تستقر عند معدل نمو أكثر اعتدالاً بلغ **16.7%+**في عام 2019.

هذه المرحلة تعكس تحسن أسعار النفط وزيادة الإنتاج، وهو ما انعكس إيجاباً على المالية العامة للدولة.

في عام 2020، واجه الاقتصاد صدمة قوية نتيجة جائحة كورونا وما صاحبها من انخفاض حاد في الطلب العالمي على النفط، حيث تراجع الإنفاق العام بنسبة **-18.6%**، فيما انهارت الإيرادات بنسبة **-60.2%**، وهو ما كشف هشاشة البنية المالية أمام الصدمات الخارجية.

غير أن عام 2021 مثّل طفرة غير مسبوقة، إذ ارتفع الإنفاق العام بنسبة **+130.2%**، بينما قفزت الإيرادات بنسبة **+362.7%**، وهو ما يعكس انتعاش أسعار النفط بعد الجائحة وزيادة كبيرة في العوائد المالية للدولة.

ابتداءً من عام 2022 وحتى عام 2024، دخل الاقتصاد في مرحلة استقرار نسبي، حيث استمر النمو بقوة في عام 2022 (الإنفاق +48.9%، الإيرادات +27.2%)، لكنه سرعان ما تباطأ في عامي 2023 و2024، إذ سجل الإنفاق العام تراجعاً طفيفاً بنسبة **-1.5%** و **-2.2%** على التوالي، فيما انخفضت الإيرادات بنسبة **-6.3%** في 2023 و **-1.9%** في 2024، هذا التراجع الطفيف يعكس بداية مرحلة ضبط مالي أو انخفاض جديد في أسعار النفط، ما يشير إلى ضرورة تبني سياسات مالية أكثر تنوعاً واستدامة.

أولا - نتائج الدراسة:

1-الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية :أظهرت البيانات أن النفط ظل المصدر الرئيس للإيرادات العامة، مع تقلبات حادة انعكست مباشرة على الأداء المالي والنمو الاقتصادي، مما كشف هشاشة البنية المالية أمام الصدمات الخارجية.

2-ضعف مساهمة الإيرادات غير النفطية :رغم بعض التحسن في السنوات 2018–2019 و2024، إلا أن الإيرادات غير النفطية لم تصل إلى مستوى يمكنه تعويض تراجع النفط، ما يعكس قصوراً في تنويع مصادر الدخل.

3-تذبذب الإنفاق العام :اتسم الإنفاق العام بعدم الاستقرار، حيث ارتفع بشكل كبير في بعض السنوات (2021–2022) وتراجع في أخرى (2015–2016، 2020)، مما أثر على استدامة النمو الاقتصادي.

4-السياسة المالية كأداة مزدوجة :لعبت السياسة المالية دوراً توسعياً في مواجهة الركود عبر زيادة الإنفاق، ودوراً انكماشياً في مواجهة التضخم، لكنها لم تحقق التوازن المطلوب بين الاستقرار المالي والتحفيز الاقتصادي.

5-ارتباط النمو الاقتصادي بالظروف السياسية والمؤسسية :أكدت الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي كان عاملاً معيقاً لفاعلية السياسة المالية، حيث أثر على كفاءة إدارة الموارد العامة.

ثانيا ـ توصيات الدراسة:

1-تنويع مصادر الإيرادات العامة :ضرورة تعزيز الإيرادات غير النفطية عبر إصلاح النظام الضريبي، توسيع قاعدة الضرائب، وتطوير الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى، بما يقلل من الاعتماد على النفط.

2-إعادة هيكلة الإنفاق العام :توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية، مع ضبط النفقات الجارية (الأجور والدعم) لضمان استدامة المالية العامة.

3-تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد :تحسين كفاءة إدارة الموارد العامة من خلال آليات رقابية صارمة، بما يضمن الاستخدام الأمثل للإيرادات ويعزز الثقة في المؤسسات المالية.

4-التنسيق بين السياسة المالية والنقدية :ضرورة تكامل السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الكلي، خاصة في مواجهة التضخم أو تقلبات سعر الصرف.

5-توسيع دور القروض العامة بشكل رشيد :استخدام القروض لتمويل المشاريع التنموية طويلة الأجل، مع تجنب الإفراط في الاقتراض لتغطية النفقات الجارية.

6-تعزيز الاستقرار السياسي والمؤسسي :توفير بيئة مستقرة وآمنة للاستثمار، بما يرفع من فاعلية السياسة المالية ويحفز النمو الاقتصادي المستدام.

7-التركيز على التنمية البشرية والتكنولوجيا :الاستثمار في التعليم، التدريب، والرعاية الصحية، إلى جانب دعم الابتكار والتكنولوجيا، كعوامل أساسية لتعزيز النمو المكثف وتحسين الإنتاجية.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامش :

1- Horton, M., & El-Ganainy, A. (2026). *Fiscal policy: Taking and giving away*. International Monetary Fund.

2- مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات. (2026). *موسوعة السياسة – تعريف السياسة المالية*. تم الاسترجاع من https://www.mdrcenter.com :

3- لطيفة لكلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2017، ص24.

4- هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنمويفي الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق 2010، ص14-16.

5- عبد القادر أبوغفة، 2023، واقع السياسة المالية ودورها في الحد من الفساد المالي في ليبيا، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة المرقب، ليبيا، المجلد11، العدد02، ص6.

6- Econ-Pedia. (2024, January 29). *ما هي السياسة المالية؟ أنواعها وأهدافها وأثرها على الاقتصاد*. Retrieved April 15, 2026, from https://econ-pedia.com/glossary/السياسة-المالية

7- سلطان جاسم النصراوي، كاظم أحمد البطاط وآخرون، *القطاع السياحي والنمو الاقتصادي*، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص118.

8- Elhanan Helpman, *The Mystery of Economic Growth*, Library of Congress Cataloging-Publication Data, United States of America, 2004, pp. 3–4.

9- فؤاد مجناح، دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار على التوازن الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة 1992–2019، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020، ص. 61.

10 المركز الأكاديمي للدراسات الاقتصادية. (2026). النمو الاقتصادي: القياس والعوامل المؤثرة، تم الاسترجاع من https://menacad.com/مقالات/النمو-الاقتصادي-القياس-والعوامل-المؤ/

11 عبد اللطيف، شروق. (2023، أغسطس 9 (أهمية النمو الاقتصادي).موضوع. تم الاسترجاع من https://mawdoo3.com/%

12. FasterCapital. (2026)السياسة المالية: استكشاف تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي .تم الاسترجاع بتاريخ 25 أبريل 2026 من (fastercapital.com in Bing)